

ظاهرة النمو الحضري في الجزائر دراسة سوسيولوجية تحليلية

The phenomenon of urban growth in Algeria: Sociological Analytical Study

د. حسان تريكي

قسم علم الاجتماع، جامعة الشاذلي بن جديد الطارف.

hacenetriki@gmail.com

تاريخ الوصول 2018/02/09 – تاريخ المراجعة 2018/04/02

ملخص البحث

شهد المجتمع الجزائري بعد الاستقلال تحولات عميقة وواسعة النطاق في مختلف المجالات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية نظرا لعوامل داخلية وأخرى خارجية، تركت آثارا واضحة في البناء الاجتماعي للمجتمع. في هذه الورقة البحثية نركز الاهتمام على ظاهرة النمو الحضري كأحد أبرز مظاهر التغير الاجتماعي في المجتمع الجزائري المعاصر. هذا من خلال تسليط الضوء على مراحل النمو الحضري في الجزائر وكذا رصد وكشف مختلف المشكلات والآثار المترتبة عنه.

الكلمات المفتاحية: النمو الحضري، النزوح الريفي، التغير الاجتماعي، المجتمع الجزائري

Abstract:

After independence, Algerian society has undergone profound transition in various economic, social and political domains due to the influence of internal and external factors that left remarkable effects on the social structure of society. In this article, we focus on studying and analyzing the phenomenon of urban growth as one of the main manifestations of social change in contemporary Algerian society. This will be done through highlighting the stages of urban growth in

Algeria, as well as identifying the problems and impacts caused by this phenomenon.

Keywords: urban growth, rural exodus, social change, Algerian society



مقدمة:

يعتبر النمو الحضري من أهم مظاهر التغير الاجتماعي في الوقت الحاضر كما يعتبر من القضايا الاجتماعية التي أثارت اهتمام المفكرين والباحثين في ميادين عدة، نظرا لما له من بعد توجيهي للنسق القيمي العام في المجتمع، وما يترتب عنه من تباين كبير في مختلف مكونات البناء الاجتماعي وتغير في نمط العلاقات الاجتماعية والاتجاهات والمعايير ومختلف وسائل الضبط الاجتماعي. وفي الجزائر كان للظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها، أثرا بالغا في تحريك السكان ودفعهم إلى النزوح من الأرياف بأعداد ضخمة نحو التجمعات الحضرية بعد الاستقلال. وقد نجم عن هذه الظاهرة ضغطا كبيرا على المدن الكبرى، فضلا عن ما صاحبها من تغيرات في سلوك الأفراد ونمط معيشتهم وأسلوب حياتهم ومظاهر استهلاكهم. انطلاقا من ذلك، سنحاول في هذه الورقة البحثية، تسليط الضوء على ظاهرة النمو الحضري في الجزائر، وكذا رصد وكشف مختلف المشكلات والآثار المترتبة عنها.

أولا - موجات التحضر والنزوح الريفي في الجزائر:

إن المنتبغ والدارس لظاهرة النمو الحضري في الجزائر يمكنه التمييز بين أربعة موجات كبرى للهجرة الريفية قبيل وبعد الاستقلال وهي:

- **الموجة الأولى:** كانت نتيجة للحملة الواسعة التي شنتها إدارة الاحتلال الفرنسي والهادفة لاغتصاب أراضي الجماهير الريفية والنزع العنيف للملكية لصالح المعمرين. وهو ما دفع بالعديد من الفلاحين الجزائريين للنزوح من قراهم نحو

المدن بحثا عن عمل، كما إشتد النزوح الريفي خلال الثورة التحريرية 1954-1962م بسبب سياسة الأرض المحروقة التي طبقها الاستعمار الفرنسي.

■ **الموجة الثانية:** كانت خلال السنوات الأولى للإستقلال، حيث عرفت الجزائر هجرة كبيرة لسكان الأرياف باتجاه المدن التي تم تركها من طرف المعمرين. إضافة إلى دخول اللاجئين في البلدان المجاورة (تونس والمغرب) ولخيارهم الاستقرار في المدن نظرا لافتقار الريف للأدنى ضروريات المعيشة، ويقول عبد القادر جغلون عن ذلك: «...رافق الاستقلال موجة ثانية وفي هذه المرة ينبغي إحتلال مكان المستعمر والدخول في عالم كان ممنوعا من الآخر والاستفادة من التحديث المكتسب»¹.

■ **الموجة الثالثة:** صاحبت عملية التصنيع المكثفة والسريعة التي شهدتها الجزائر نزوح سكان الأرياف نحو المدن بأعداد كبيرة، حيث أحدثت هذه العملية واقعا اجتماعيا جديدا. إذ أضحى الفلاحون الشباب يرفضون البقاء في الأرياف بالرغم من سياسة التحديث الريفي التي أتت بها الثورة الزراعية، وهذا راجع إلى أن المدنية مكنت هؤلاء من دخل أفضل وبأقل جهد ومكنتهم من مكانة اجتماعية أعلى نسبيا في السلم الاجتماعي². إضافة إلى ذلك ساهمت التقسيمات الإدارية التي عرفت الجزائر سنتي 1974 و1984، في إنشاء ولايات ودوائر جيدة، وبالتالي تحولت هذه المراكز الإدارية إلى نقاط جذب للسكان وتحولت إلى تجمعات حضرية ضخمة، لما توفره من مناصب شغل (إدارات وهيئات جديدة) وفرص أكثر للسكن (وجود إعمادات مالية خاصة).

■ **الموجة الرابعة:** تسببت الأحداث المأساوية وأعمال التفيتيل من طرف الجماعات الإرهابية التي شهدتها الجزائر في فترة التسعينات إلى هروب عدد كبير من سكان الأرياف باتجاه المدن بسبب غياب الأمن واستحالة القيام بنشاطاتهم الفلاحية والرعية في ظل الظروف الأمنية المتردية.

ثانيا - التطور الكمي لظاهرة النمو الحضري في الجزائر:

قبل التطرق إلى تطور ظاهرة النمو الحضري والنزوح الريفي في الجزائر، ينبغي الإشارة في البداية لطبيعة المجتمع الجزائري، إنه ظل ذا طابع ريفي حيث أن 90% من السكان قبل 1830 كانوا ينتظمون في قبائل ويعيشون في الريف، بالرغم من وجود دائم لتجمعات سكنية مدنية³. وقد كان أغلب سكان الجزائر ريفيين غداة الاستقلال، لتتسارع بعد ذلك وتيرة حركة السكان من الأرياف إلى المدن مثلما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (1): تطور عدد السكان في الريف والحضر عبر مختلف التعدادات الوطنية

السنوات	نسبة سكان الحضر. %	نسبة سكان الريف %
1966	31.4	68.6
1977	40	60
1987	49.7	50.3
1998	58.3	41.7
2008	65.22	34.78
2010	68	32
2011	68	32
2012	69	31
2013	70	30

المصدر : - الديوان الوطني للإحصاء، مختلف التعدادات الوطنية.

- من 2010 إلى 2013: البنك الدولي على الموقع:

<http://data.albankaldawli.org/indicator/SP.RUR.TOTL.ZS>

يلاحظ من هذا الجدول أن الوضعية (ريفي، حضري)، إنقلبت في الجزائر من الاستقلال إلى الآن، حيث كان سكان الريف يشكلون نسبة 68.6 % سنة 1966،

لتنقلب الوضعية وتصبح هذه النسبة هي نسبة الحضر تقريبا الآن، مما يوحي بضخامة الظاهرة واتساعها.

كما قدرت نسبة نمو سكان المناطق الحضرية في المرحلة من 1966 إلى 1977م بـ 5 % لدرجة أن الحديث عن ظاهرة ترييف المدن في الجزائر أصبح لا يقبل الجدل، حيث اعتبرت كنتيجة منطقية لظاهرة **العصرنة العنيفة** التي تحدث عنها ج.د. دوبرنيس والتي أحدثت اختلالات في الريف وكذا في المناطق الحضرية⁴.

ومن المؤكد أن هذا الحراك الاجتماعي الكبير الذي شهده المجتمع الجزائري بعد الاستقلال جراء الهجرة الريفية المكثفة، له تأثير عميق على النسق القيمي، انطلاقا من التباين الموجود بين المجتمعات الريفية والمجتمعات الحضرية. وهو ما أكدته كل من بتريمسوروكين P.Sorokin و كارل زيمرمان C.Zimmerman اللذان أكدا وجود فروق بين المجتمع الريفي والمجتمع الحضري، تتمثل في فروق مهنية، فروق بيئية، حجم المجتمع، كثافة السكان، تجانس السكان (في العادات، التقاليد، القيم...)، الفروق في شدة الحراك، شكل التباين الاجتماعي وأنساق التفاعل الاجتماعي⁵.

ثالثا - الآثار والمشكلات الاجتماعية المترتبة عن النمو الحضري:

لقد كانت للهجرة الريفية الكثيفة آثارا سلبية على الصعيد الاجتماعي، الاقتصادي والثقافي، ويعود ذلك أساسا إلى الفروق الموجودة بين الريف والحضر وما يصاحب الحركة السكانية من تغيرات في نسق القيم السائد في المنطقة الحضرية بفعل ما يحدثه التطور التقني من تغيرات في الأفكار وسلوك الأفراد ومظاهر استهلاكهم ونمط معيشتهم وأسلوب حياتهم، وأبرز المشكلات التي نجمت عن النمو الحضري السريع الذي شهده المجتمع الجزائري نجد:

1 - تمزق النسيج الأسري: نتيجة للتحويلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي شهدتها المجتمع الجزائري تمزق النسيج الأسري، فقدت الأسرة الجزائرية التجمع الأسري، حيث يرى مصطفى بنفوشات أن "مع الاستقلال، العائلات كثيرة العدد

إنقسمت لتشغل المنازل التي تركها الأقدام السوداء الذين غادروا الوطن⁶، فالحضيرة السكنية التي خلفها المستعمر، صممت وفق النمط الغربي المدعم للاستقلالية والتوجه نحو الفردية، وهي غير قادرة على إستيعاب العائلات الممتدة كثيرة العدد تحت نفس السقف. وبهذا تكون ظاهرة التحضر قد ساهمت في دفع الأفراد من نفس العائلة إلى الإنقسام في أنحاء متفرقة من المدينة، مما أضعف التضامن الأسري، عند أفراد الأسر المهاجرة.

ويشكل التضامن الأسري تجسيما وترسيخا لقيم الجماعية، فالعيش تحت نفس السقف يدعم روح التضامن والتآزر والتكافل الاجتماعي، أما السكن المستقل يضعف هذا التضامن والروابط الأسرية، ويصبح الأفراد لا يتقاسمون نفس المشاعر وليس لديهم مصير مشترك، فيضعف التضامن الذي يشكل أحد دعائم القيمة الجماعية. ويذهب ريمون بودون Boudon Raymond بدوره، إلى تأكيد أن سيطرة النزعة الفردية يتجلى في البحث عن الاستقلالية الفردية، وكذلك مختلف معاني الاستقلالية، فسيطرة النزعة الفردية تعني أن سعادة الفرد تشكل الهدف الأسمى، أي البحث عن حرية الاختيار وطريقة العيش⁷، وبالتالي التحرر من كل أشكال الضبط الاجتماعي، وعدم اعطاء أهمية للعادات والتقاليد والقيم السائدة في المجتمع.

2 - إختلال في توزيع السكان: عرفت الجزائر حركة نزوح ريفي واسعة من الهضاب العليا والجبال التلية إلى المدن والسهول بالشمال، وتسارعت هذه الحركة في الفترة الممتدة من 1987 إلى 1998 وشملت 2.5 مليون شخص⁸. وبهذا أصبحت المجموعة السكانية موزعة عبر التراب الوطني توزيعا غير متوازنا، فثلثا () السكان يتمركزون في المنطقة الشمالية التي لا تغطي إلا نسبة 4% من التراب الوطني وربع () السكان يقطنون منطقة الهضاب العليا التي لا تمثل 9% من مساحة البلاد. وفي المقابل فإن فردا واحدا من بين عشرة يعيش في المنطقة الجنوبية التي تمثل 87% من التراب الوطني، الأمر الذي نجم عنه ضغطا ثقيلًا على الموارد الطبيعية والنظام البيئي⁹.

3 - **ظهور الأحياء غير المخططة:** أدت حركة التحضير إلى ظهور أحياء غير مخططة على تخوم المدن ، هذه الأحياء تفتقر إلى أدنى شروط الحياة الكريمة، وقد أصبحت هذه المدن وكرا لكل أشكال الانحراف والإجرام والانحلال الخلقي وانتشار الرذيلة. كما نجم عن عملية ترحيل وإعادة إسكان سكان هذه الأحياء، أعمال عنف وصدامات بين المرحلين والسكان الأصليين للمناطق التي رحلوا إليها في الجزائر العاصمة، ويرجع ذلك إلى السمعة السلبية لسكان الأحياء الوافدين، وهو ما جعلهم محل رفض من طرف سكان الأحياء التي شيدت بها البنايات التي رحلوا إليها. كما تجدر الإشارة إلى أن الظروف المعيشية المزرية والتهميش والإقصاء التي يعاني منها سكان الأحياء غير المخططة الناجمة عن النزوح الريفي، كانت سببا في تفشي التعصب والتطرف، وهو ما يعكسه إلحاق عدد كبير من سكان هذه الأحياء بالجماعات المسلحة في فترة التسعينات.

وفي هذا الإطار توصل الباحث علي بوعنافة، في دراسته الموسومة ب: الأحياء غير المخططة وانعكاساتها النفسية- الاجتماعية على الشباب: دراسة ميدانية مقارنة في مدينة جزائرية إلى أن الأحياء غير المخططة لها آثار سلبية على الشباب، تتمثل أساسا في¹⁰:

- إن المسكن كمرفق حيوي يحقق الكثير من الإشباعات، انعدمت فيه هذه الميزة في الأحياء غير المخططة، الأمر الذي دفع الشباب إلى أن يبقى خارج البيت أطول مدة بعيدا عن الأسرة، وهو ما يقلل من عمليات الارتباط الانفعالي الايجابي ببيته.
- تعاني مجموعة البحث ذات الانتماء إلى هذه الأحياء، البطالة، لتسربها المبكر من المدرسة.
- تساهم هذه الأحياء في بروز التوتر النفسي خصوصا لدى الشباب.
- ثبت أن مولدات الانحراف متوفرة في هذه الأحياء وهي: الضيق السكني، التسيب، اضطراب الأسرة، المشاجرات المتوالية بين الأسر بسبب طبيعة البيئة.

4 - زيادة الضغط على المدن الكبرى: تعاني معظم المدن الجزائرية من مشكلات سكانية متراكمة، حيث لم تعد قادرة على تلبية حاجات سكانها وتوفير إطار معيشي ملائمة لهم، ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى عدم فعالية التخطيط الحضري وفشله في ضمان نسيج عمراني متوازن ومتناسق وظيفيا وجماليا واجتماعيا. فقد نجم عن الهجرة الريفية ضغطا كبيرا على المدن الكبرى، فظهرت عدة أزمات كالنقل، طوابير على مستوى الإدارات العمومية للاستفادة من الخدمات (البريد، الحالة المدنية...)، أزمة تمويل، أزمة تسيير... وهو ما يشكل ضغطا نفسيا للمواطنين ويشجع على انتشار العنف والعنوانية. كما تعاني كبرى المدن الجزائرية كالعاصمة الجزائر، وهران وعنابة، وقسنطينة، والبلدية، من ازدحام مروري، فقد تحولت الاختناقات المرورية إلى كابوس يومي بالنسبة للمواطنين، حيث يسبب الازدحام في حركة المرور قلقا حادا في نفوس مستعملي الطريق، فقضاء أوقات طويلة داخل السيارات لا تكاد تتحرك أمر صعب يؤثر تأثيرا كبيرا على نفسية الركاب، حيث يؤدي إلى القلق والتوتر العصبي ويجعل الفرد في حالة نفسية متوترة، مما يشجع على تنامي مختلف مظاهر العنف اللفظي والجسدي.

من جهة أخرى، ساهمت السياسة التنموية المنتهجة من قبل السلطة العمومية في الجزائرية الاستقلال، في بروز فجوة تنموية بين الريف والمدينة، وقد أدى ذلك إلى تمركز جل مقرات المؤسسات الإدارية و التربوية والصحية في قلب المدن الكبرى، مما يدفع عدد كبير من المواطنين من سكان الأرياف والمدن الصغرى إلى التنقل بشكل مستمر إلى هذه المدن، ويتسبب العدد الكبير من الوافدين إلى زيادة الضغط والازدحام، مما ينمي مشاعر القلق والتوتر خاصة على مستوى الإدارات والمؤسسات التي يتم التردد عليها. فعلى سبيل المثال لا الحصر تشهد مدينتي وهران وقسنطينة يوميا، توافد أمواج بشرية ضخمة قادمة من الولايات المجاورة لهما لقضاء حاجياتهم مما يتسبب في ازدحام كبير على مستوى الشوارع والطرق.

5 - **تفاقم أزمة السكن:** تعتبر أزمة السكن في الجزائر من بين الأزمات والمشاكل التي أفرزها النمو الديمغرافي والنزوح الريفي السريع، ورغم المشاريع الضخمة التي قامت بها الدولة في مجال توفير السكن في السنوات الأخيرة (مشروع مليون سكن بمختلف الصيغ: ريفي، اجتماعي، ترقوي، البيع بالإيجار، تدعيم السكنات الهشة)، إلا أنها لم تستطع الاستجابة للطلبات المتزايدة. حيث يقدر العجز الحالي للسكن في الجزائر، بأكثر من مليون سكن مع طلب سنوي اضافي قدره 600 ألف، بينما وتيرة الانجاز لا تتجاوز الثماني ألف وحدة سكنية في السنة¹¹.

كما أن طبيعة الحضيرة السكنية في الجزائر، لا تشجع على توفير ظروف سكنية حسنة للأفراد. حيث يضاف إلى صغر المساحة في السكنات الاجتماعية، قلة عدد الغرف في المسكن الواحد، حيث تشير الإحصائيات إلى أن المساكن التي لا يتجاوز عدد غرفها ثلاث غرف تمثل الأغلبية الساحقة بنسبة 65.14% من إجمالي السكنات سنة 1998، بينما تمثل المساكن ذات الغرفتين أدنى نسبة 35.08%. وهو ما أدى إلى الارتفاع النسبي لمتوسط عدد الأفراد في الغرفة الواحدة، حيث بلغ 3.17 سنة 1977 و 2.3 سنة 1998¹². وفي هذا الاطار أظهر تحقيق حول مستويات المعيشة، أجراه الديوان الوطني للإحصائيات، أن 48.8% من المساكن تشغلها أسر يتراوح عدد أفرادها بين 7 و 10 أفراد، كما أظهر على الخصوص أن نسبة 8.5% من المساكن تضم كل منها 11 شخصا فما فوق. إضافة إلى هذا يوجد بالجزائر 600.000 سكا هشا في حالة سيئة جدا، وما يقارب 524.000 سكا قصديريا، حسب احصائيات الديوان الوطني للسكن لسنة 2002¹³، وهو ما يعكس وجود عدد كبير من الأسر الجزائرية، تعيش في أوضاع سكنية سيئة ومتدهورة، تنصف بالضيق والاحتكاظ.

وقد ولدت أزمة السكن المتفاقمة مشكلات نفسية واجتماعية نشأت من تكس العائلات في غرف منفردة على الأغلب وتفتقر إلى الشروط الصحية، كما أن الطريقة المعتمدة في حلها أثرت سلبا على تماسك الأسر. فمن أجل سد الاحتياجات

المتزايدة للسكن، تبنت الدولة مشاريع سكنية متنوعة على شكل بنايات عمودية وتجمعات سكنية، وتم استيراد مظاهر العمران الحديث كوسيلة لحل مشكلتها العمرانية والمعمارية، مشاريع تبلورت في أدبيات وفي أوساط وبيئات أجنبية دون الأخذ بعين الاعتبار المقاييس العمرانية والمناخية المناسبة لكل منطقة، ولا الخصوصيات الاجتماعية والقيم الثقافية للمجتمع، هذا التوجه العمراني جعل البيئة العمرانية في المدينة الجزائرية تبدو متدنية ومفرغة من قيمها الاجتماعية والعمرانية¹⁴. فضلا عن ذلك أصبحت أزمة السكن في الجزائر، بمثابة قنبلة موقوتة تهدد السلم الاجتماعي، إذ يعتبر مشكل السكن، من أهم أسباب الاحتجاجات الاجتماعية العنيفة في الجزائر اليوم. من جهة أخرى تعتبر أزمة السكن من أبرز عوامل تأخر سن الزواج في المجتمع الجزائري، ومن شأن هذا التأخر الكبير في سن الزواج أن يطيل في مدة العزوبة وما يصاحبها من عدم استقرار عاطفي والرغبة في التحرر والتهرب من المسؤولية وهي عوامل مشجعة على انتشار العنف والانحراف وكل أشكال الاجرام لدى هذه الفئة.

6 - بروز ظاهرة تريف المدن: أدت عمليات الهجرة الريفية إلى قطعية لدى الأفراد مع التاريخ، فنشأ مجتمع جديد له قطعية مزدوجة مع الأرض والتاريخ العائلي والاجتماعي، استقر في المدينة و تهكيل بطريقته الخاصة وفقا لحاجاته الآنية ومتطلبات الوسط والإرث الثقافي الأصلي. كما أدت الهجرة الريفية إلى بروز فئات اجتماعية جديدة عملت تدريجيا على فرض نسقها القيمي كمرجعية اجتماعية، وهو ما أصبح يطلق عليه **تريف المدن** Ruralisation des villes، فهذه الهجرة هي نوع من الاجتثاث déracinement، وهي - حسب محمد بوخبرزة - فعل اجتماعي غير طبيعي قام به السكان¹⁵. فنتيجة لموجات التحضر السريعة والكثيفة، أصبح المجتمع الجزائري في موقع شاذ في مسار التمدن، حيث يقول **عشراتي سليمان** في هذا الإطار "إننا في مرحلة ما قبل المدينة وما بعد البداوة، فلنسا بدوا صرحاء ولنسا حضريين صميمين، ولكننا في منزلة بين المنزلتين"¹⁶، فلا توجد ثقافة أصلية خام

وفطرة ساذجة كالتّي يتميز بها البدو، وفي المقابل لا توجد ثقافة بناءة ولا نملك الفعالية الحضارية التي تشكّل أحد سمات التمدن. وكنتيجة لظاهرة التحضر، أصبحت المدينة الجزائرية تتميز بالتناقضات التالية¹⁷:

- **إنها ليست متمدنة:** باعتبار أن الفئات الاجتماعية المتمدنة التي تقطن في المدينة منذ عدة أجيال تشكّل أقلية مقارنة بالعدد الإجمالي لسكان الحضر.
- **إنها ليست بعد حضرية:** فقدان المدينة للهوية المتمدنة لا يتوافق و اكتساب هوية جديدة، ليست متمدنة ولكن حضرية، هذه المرحلة الانتقالية لا ترجع الكفة إلى إحدى الحالتين، وهي حالة تميز المجتمع الجزائري في مجمله.
- **إنها في طريق التحضر:** إنّ الفارق في تطور معدل التحضر بين 1962 و 1994 هو 32% (56% - 24% = 32%) يدل على أن أغلبية سكان الحضر في الجزائر مصدرهم النزوح الريفي الحديث، وخصائص هذه الشريحة و سلوكياتها ليست حضرية ولكن في طريق التحضر Néo-urbain، إنها ظاهرة تريبين المدن.

7 - **انتشار العنف في المناطق الحضرية:** ساهمت موجة الهجرة الريفية نحو المدن الكبرى في انتشار العنف والاجرام في المناطق الحضرية، ويعود ذلك إلى سببين هما¹⁸:

- أولهما: تراجع دور مؤسسات الرقابة الاجتماعية التي تحول دون العنف، مما نشط السلوكيات العدوانية بتجميع الاختلافات.
- ثانيهما: أدت الهجرة الريفية إلى المدينة إلى تفكك الإطار (العائلي القروي) الذي يربط الفرد بأقرانه، كما أن النمو الحضري العشوائي والسريع أضحى لا يوفر للفرد النازح البديل الأمثل لتحقيق الذات، ومن ثم أصبحت الجماعات الراديكالية، الملجأ والمتنفس الأمثل لتحقيق الذات والإشباع المعنوي وتحقيق الهوية.

8 - بروز التفاوت الاجتماعي: قسم النزوح الريفي المدينة الجزائرية على أساس اقتصادي ثقافي: أحياء سكنية راقية يقطنها رجال الأعمال وقدامى النخبة الحاكمة أحياء سكنية عمودية (عمارات) هي أحياء حديثة البناء أوفي طريق الإنجاز يقطنها العمال الأجراء والموظفين والتجار الصغار، أحياء سكنية تقليدية يقطنها صغار الموظفين والعمال وأخيرا سكنات هشة (بيوت قصديرية) تشكل ملجأ للعائلات ذات المداخل الضعيفة أو المنعدمة، يضاف إلى ذلك فئة أخرى إجتماعية بدون مأوى (sans-abri) جعلت من الشوارع مأوى لها¹⁹. الأمر الذي كرس التفاوت الاجتماعي في المجتمع الجزائري بشكل علني..، مما يساهم في تنامي العدوانية ومشاعر الاحباط والاحساس بالقهر والتهميش لدى أبناء الطبقات الهشة.

رابعا - تأثير النمو الحضري على منظومة القيم:

تعتبر ظاهرة التحضر من أهم معالم التحديث في العصر الحالي، والتي بمقتضاها ينتقل عدد كبير من سكان الريف إلى المناطق الحضرية، ويترتب على ذلك تباين في مختلف مكونات البناء الاجتماعي وتغير في نمط العلاقات الاجتماعية والاتجاهات والقيم ومختلف وسائل الضبط الاجتماعي. إن العلاقة بين التحول الاجتماعي والقيم هي علاقة تبادلية، ففي الوقت الذي تؤثر فيه القيم في التعبير الاجتماعي وتحدد مساراته، فإن التحول الاجتماعي يؤثر في القيم ويحدد أنساقها وترتيبها وتدرجها. فالتحولات الاجتماعية هي في الواقع تحول في الظروف والأحوال البيئية، وتؤدي بالضرورة الى تغيير بعض القيم الصالحة في ظروف ما إلى قيم غير صالحة.

وانطلاقا من تأكيد دوركايم على أن " التحضر هو الحراك الهائل للوحدات الاجتماعية بحكم تقسيم العمل وظهور المدينة والهجرة إليها، يؤدي الى إضعاف سلطة التقاليد والمعتقدات الأمر الذي يجعل القيم عرضة للتغير والتحول بحكم أن التقاليد هي من أهم وسائل نقل القيم عبر الأجيال وعامل أساسي للمحافظة على استمراريتها"²⁰، وانطلاقا من الفروق الموجودة بين الريف والحضر وما يصاحب

الحركة السكانية من تغيرات في نسق القيم السائد في المنطقة الحضرية بفعل ما يحدثه التطور التقني من تغيرات في الأفكار وسلوك الأفراد ومظاهر استهلاكهم ونمط معيشتهم وأسلوب حياتهم، يمكن القول أن موجات التحضر السريعة والكثيفة التي شهدتها المجتمع الجزائري بعد الاستقلال لها تأثير بالغ على النسق القيمي السائد، يتمظهر ذلك في تغير العديد من المفاهيم والأفكار وظهور سلوكيات وأنماط ثقافية جديدة خاصة في مجال الأسرة، الاستهلاك، الترفيه...إلخ.

خامسا - تأثير النزوح الريفي على العمل الزراعي في الجزائر:

تؤكد المعطيات الإحصائية والشواهد الميدانية على أن العمل الفلاحي في الجزائر عرف تراجعاً كبيراً وخطيراً بعد الاستقلال، فضخامة هذه الظاهرة وتداعياتها على الأمن الغذائي تستحق فعلاً الاهتمام، فمساهمة القطاع الفلاحي في الدخل القومي الخام تعرف تراجعاً سنة بعد سنة، حيث كان يشكل 34% عام 1954، ثم 15% سنة 1968 ليصل إلى 10% سنة 1971²¹، أما العمالة الفلاحية فقد عرفت بدورها تناقصاً، وهو ما توضحه الجدول التالي:

جدول رقم (2) : تطور نسبة العمالة الفلاحية من 1966 إلى 2015.

السنوات	نسبة العمالة الفلاحية%
1966	58
1977	35.50
1982	30.48
1991	23.7
1996	17.35
2003	21.1
2007	16.1
2011	10.8
2015	8.7

Sources: -1966 Mostafa Boutefnouchet, la société Algérienne en transition, OPU, Alger 2004, P63.

- 1977: Annuaire statistique de l'Algérie 1977-1978.
- O.N.S : enquête emploi et salaire 1982, 1996-2003-2007-2015.

إن الأرقام الإحصائية الواردة في الجدول أعلاه توضح حجم النزيف في اليد العاملة الفلاحية، والذي بلغ مستويات قصوى في الفترة ما بين 1966 و 1977. ففي مدة عشرية فقط إنتقلت النسبة من 58% إلى 35.50% وهو يشكل تحولا سريعا، ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى عملية التصنيع المكثف والسريع في مرحلة السبعينات، حيث كانت السياسة التنموية تعطي إمتيازات كبيرة لعمال الصناعة في المقابل يعاني عمال قطاع الفلاحة من غياب ضمانات تتعلق بمناصب العمل، الأمر الذي سرع من موجات النزوح الريفي، وبالتالي هجرة عدد كبير من العمال الزراعيين للريف والعمل الفلاحي، ولتحاقهم بالصناعة. و في هذا الإطار يرمصطفى بوتفوشات " أن عمل الأرض فقد قيمته أمام نمط معيشي حضري- صناعي- مأجور وهو ما شبهه بالاجتثاث Déracinement الذي تحدث عنه بيبير بورديو وعبد المالك صياد ولكن حدث ذلك تحت شكل آخر بعد الاستقلال²²". فموجات الهجرة الريفية تشكل حقا قطعية مع الأرض، فالقيم المتعلقة بارتباط الفلاح وتعلقه بأرضه قد تدهورت حيث تغيرت العلاقة التي تربط الفلاح بالأرض وتغيرت معها نظرتة للعمل الفلاحي وهو ما أدى إلى ترك الأراضي الزراعية والفرار إلى المدن²³.

خلاصة:

عرف المجتمع الجزائري بعد الاستقلال هجرة ريفية كثيفة، كان لها آثارا سلبية على الصعيد الاجتماعي، الاقتصادي والثقافي. فقد نجم عنها ضغطا كبيرا على المدن الكبرى وظهور أحياء غير مخططة على تخومها. كما كان لها تأثيرا سلبيا على القطاع الزراعي، نتيجة انتقال العمالة الفلاحية إلى المدن وتركها للأراضي

الزراعية، إضافة إلى ما يترتب عن ظاهرة التحضر من تباين كبير في مختلف مكونات البناء الاجتماعي، وتغير في نمط العلاقات الاجتماعية والاتجاهات والمعايير والقيم، ومختلف وسائل الضبط الاجتماعي. كما ساهمت هذه الحركة الكبيرة للسكان في بروز العديد من المشكلات والأزمات مما شجع على تنامي الاجرام والعنف بشكل ملحوظ خاصة عند فئة الشباب.

ومن أجل معالجة معضلة الهجرة الريفية، اتخذت الحكومة ابتداء من سنة 2000 عدة اجراءات لوقف هذه الحركة، وهذا بالاعتماد على برنامج التنمية الريفية فالبرنامج الوطني للتنمية الريفية (PNDR) خصص مبالغ مالية معتبرة لتحسين الظروف المعيشية في الريف وفك العزلة عنه، كتوفير السكن الريفي، الكهرباء، تعبيد الطرقات وتقديم مساعدات للفلاحين للعودة للعمل الفلاحي. وهذا من أجل تخفيف الآثار السلبية للاختلال الجغرافي والسكاني الذي أحدثته ظاهرة النمو الحضري السريع.

الهوامش:

- 1- جغلول عبد القادر، تاريخ الجزائر الحديث، دراسة سوسيولوجية، ترجمة فيصل عباس، ديوان للمطبوعات الجامعية، ط3، 1983، ص ص 225 و 226.
- 2- علي سموك، إشكالية العنف في المجتمع الجزائري، من أجل مقاربة سوسيولوجية، أطروحة دكتوراه، قسم علم الاجتماع، جامعة عنابة، 2004، 144.
- 3- عدي الهواري، الاستعمار في الجزائر، سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي 1830-1960م، ترجمة جوزيف عبدالله، دار الحداثة، بيروت، 1983، ص 15.
- 4- إدريس بلكعبيات، تجربة الجزائر في التنمية، قراءة في الانتقال من نموذج إلى نموذج مضاد، في مجلة العلوم الإنسانية لجامعة قسنطينة، الجزائر، عدد 17 جوان 2002، ص 121.
- 5- عبد الحميد حسن ورشوان أحمد، علم الاجتماع وميادينه ، المكتب الجامعي الحديث الاسكندرية ط3، 1997، ص 224.
- 6-Mostafa Boutefnouchet, La famille Algérienne, évolution et caractéristique récentes, SNED, Alger, 1982, P 60.

7-Boudon Raymond: Déclin de la morale? Déclin des valeurs?, Presses Universitaires de France, Paris, 2002, p 37.

8-Schéma national d'aménagement du territoire; Doc Ronéo inédit, Alger, 2008.

9-المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 1998، ص 165.

10-بوعنافة علي ، في دراسته الموسومة ب: الأحياء غير المخططة وانعكاساتها النفسية- الاجتماعية على الشباب: دراسة ميدانية مقارنة في مدينة جزائرية، في كتاب: الأزمة الجزائرية، الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 1999، ص

11-المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية البشرية لسنة 2000، الجزائر، ص 42.

12-التقرير الوطني للتنمية البشرية، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي سنة 2000، ص173.

13-CNES, Note de conjoncture du premier semestre 2006, Alger, juillet 2006, P29.

14-زيداني حليلة، المجال العمراني للمدينة الجزائرية بين التدهور وآليات الاستدامة، ورقة مقدمة في ندوة التنمية العمرانية الأولى من 25 إلى 27 أكتوبر 2010، بالدمام المملكة العربية السعودية.

15-Mohamed Boukhobza, Octobre 88, évolution ou rupture, ENAG, Alger 2009, P57

16-عشراتي سليمان، الشخصية الجزائرية، الأرضية التاريخية والمحددات الحضارية، ديوانمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 7 و8.

17-Mostafa Boutefnouchet, la société Algérienne en transition, OPU, Alger 2004, PP 79-80.

18-علي سموك، مرجع سابق، ص 146.

19-Mostafa Boutefnouchet, la société Algérienne en transition, opcit, P 80.

20-أميل دوركايم، علم الاجتماع وفلسفته، ترجمة أنيس حسن، مطبعة الانجلو المصرية، مصر، 1966، ص 87.

-
- 21- إدريس بلكعبيات، مرجع سابق، ص 115.
- 22 -Mostafa Boutefnouchet, la société Algérienne en transition, opcit, P 80.
- 23- Pierre Bourdieu et A/ Sayad : le déracinement, la crise de l'agriculture traditionnelle en Algérie, les éditions de Minuit, Paris, 1964.